


# سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية:
# تحليل للتجربة الكويتية

**إبريل 2002**

## أولا: المقدمة

تختلف طبيعة مشكلة العمالة في الاقتصاد الكويتي عن غيرها في بقية دول العالم النامي، فالمشكلة العمالية في معظم دول العالم النامي تتمثل في الزيادات السكانية الهائلة وما يترتب عليها من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتفشي الفقر. أما في الاقتصاد الكويتي، فإن مشكلة العمالة لا تتعلق بالناحية الكمية وإنما بالناحية التركيبية والتوزيعية فالمشكلة العمالة تتمثل في اختلال التركيبة السكانية والعمالية لصالح الوافدين. والتوزيع السيئ لقوة العمل بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وعلى الرغم من غياب سياسة سكانية وعمالية رسمية واضحة المعالم في دولة الكويت إلا أن الحكومة تدرك بوضوح حجم وأبعاد المشكلة السكانية والعمالية وتداعياتها على مسيرة الاقتصاد الكويتي، والدليل على ذلك هو تبني الحكومة هدف معالجة الاختلال السكاني والعمالي وتنمية الموارد البشرية في خططها الخمسية المتعاقبة وفي إطار برامجها التنموية.

فلقد أسفرت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الكويتية خلال العقود الماضية عن ظهور بعض الاختلالات الهيكلية والتي ازدادت حدتها مع مرور الزمن وتمثلت تلك الاختلالات في ضعف القدرة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية والاستمرار في الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل القومي وشيوع أنماط استهلاكية اتسمت في الكثير من الأحيان بمظاهر الترف واتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي حتى اصبح الإنفاق العام هو المحرك الأساسي لمختلفة الأنشطة الاقتصادية في الدولة . هذا بالإضافة إلى اختلال التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل في البلاد حتى اصبح الكويتيين أقلية في وطنهم.

لذا، تهدف هذه الورقة إلى استعراض أهم التطورات التي مر بها الاقتصاد الكويتي ، وذلك للتعرف على مظاهر الاختلال في ذلك الاقتصاد وعلى رأسها إلى اختلال التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل وما تمثله تلك الاختلالات من تهديد خطير لجهود التنمية في الاقتصاد الكويتي ولاسيما جهود التنمية البشرية والوقوف على الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك الاختلالات ومن ثم الأخذ بأساليب العلاج.

يقدم الجزء التالي من هذه الورقة استعراض لأهم إفرازات الماضي خلال حقبة السبعينات والثمانينات و التسعينات وذلك من خلال مراجعة لمسيرة الاقتصاد الكويتي. ويقدم الجزء الثالث مناقشة لأهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي ويقدم الجزء الرابع أهم خصائص وتطورات سوق العمل الكويتي بما في ذلك أهم سمات سياسات العمل بينما يتعرض الجزء الخامس إلى خصائص التنمية البشرية وعلاقة التعليم بسوق العمل. وأخيراً، يقدم الجزء السادس الخلاصة.

## ثانيا: تطورات الاقتصاد الكويتي

لقد أدى تزايد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في الثلاث عقود الماضية إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيره ، وقد ساهمت الزيادة في الإيرادات النفطية في عقد السبعينات إلى فك قيود هذا الإنفاق . فلقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973 إلى تزايد الإيرادات النفطية لدولة الكويت ، مما حدا بالحكومة إلى تبنى برامج طموحة لبناء المرافق الأساسية ( البنية التحتية ) والارتفاع بمستوى معيشة الفرد والمجتمع مما تطلب زيادة مستمرة في حجم الإنفاق العام للدولة . فلقد ارتفعت إيرادات النفط الكويتية من 280.4 مليون دينار للسنة المالية 1970/69 إلى 2056.5 مليون دينار للسنة المالية 1975/74 ، ثم استمرت في التزايد حتى بلغت 5940.5 مليون دينار في عام 1980/79 (جدول 1) .

ولقد تواكبت الزيادة في الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات العامة للدولة ، مع تزايد معدلات الإنفاق من خلال توفير الحاجات الأساسية من خدمات التعليم والصحة والإسكان والكهرباء والماء وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، وذلك بمستوى فاق العديد من الدول النامية ، واقترب من الدول المتقدمة . كما تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1373 دينار عام 1970 إلى 5320 عام 1979 ، وارتفع الإنفاق العام من 324.2 مليون دينار للسنة المالية 1971/70 إلى حوالي 2630 مليون دينار لسنه 1981/80 ، أي بمعدل نمو بلغ 23% سنوياً (التوني ، 1996) .

ونظرا لتملك الدولة للثروة النفطية وعائداتها المالية المحلية والخارجية ، أصبح الإنفاق العام يمثل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، وكان للتزايد في معدلات نمو ذلك الإنفاق الآثار الواضحة في هيكل الاقتصاد الكويتي والمجتمع . فلقد حقق متوسط الدخل للمواطن الكويتي مستويات عالية وضعته في مصاف الدول المتقدمة ، كما وفرت الدولة المنافع العامة والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للأفراد في الكويت دون تحملهم لأية تكاليف سواء رأسمالية أو تشغيله لهذه المنافع والخدمات ، وإنما هناك رسوم رمزية للقليل من الخدمات . ولقد انعكس ذلك جليا على معدلات وفيات الأطفال وتوقعات الحياة ومستويات التغذية ومعدلات استهلاك الطاقة وغيرها من المؤشرات الأخرى التي أصبحت تضاهي مستوى الدولة المتقدمة .

## جدول (1) تطور المالية العامة

| البيان | 1981/80 ختامي | 1990/89 ختامي | 1992/91 ختامي | 1993/92 ختامي | 1994/93 ختامي | 1995/94 ختامي | 1996/95 ختامي | 1997/96 ختامي | 1998/97 ختامي | 1999/98 ختامي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العامة | | | | | | | | | | |
| النفطية | 4434.2 | 2935.7 | 495.9 | 2085.3 | 2324.3 | 2784.7 | 2490 | 2558 | 3208 | 2254 |
| غير النفطية | 241.7 | 298.9 | 151.4 | 278.4 | 450.8 | 316 | 420 | 442 | 400 | 544 |
| جملة الإيرادات العامة | 4675.9 | 3234.6 | 647.3 | 2363.7 | 2775.1 | 3100.7 | 2910 | 3000 | 3608 | 2798 |
| الإنفاق العام | | | | | | | | | | |
| المرتبات | 638.8 | 882.9 | 828.9 | 968 | 1003.5 | 1065.5 | 1164 | 1245 | 1255 | 1299 |
| المستلزمات السلعية والخدمات | 508.7 | 232.8 | 231.2 | 250.7 | 248.8 | 293.7 | 261 | 257 | 266 | 309 |
| المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية | 335.9 | 1396.7 | 2425.1 | 2237.9 | 2553.4 | 2409.7 | 2425 | 2265 | 2014 | 2056 |
| الإنفاق الجاري | 1483.4 | 2512.4 | 3485.2 | 3456.6 | 3805.7 | 3768.9 | 3850 | 3767 | 3535 | 3664 |
| وسائل النقل والمعدات | | 14.1 | 61.5 | 65.7 | 347 | 28 | 200 | 19.3 | 27.7 | 20 |
| المشاريع الإنشائية والصيانة | 492.3 | 298.2 | 186.3 | 345.8 | 340 | 383.5 | 360.0 | 412.7 | 414 | 356 |
| الإنفاق الرأسمالي | 492.3 | 312.3 | 247.8 | 411.5 | 374.7 | 411.5 | 380.0 | 432.0 | 441.7 | 376 |
| الاستملاكات العامة | 391.8 | 200 | 111.7 | 3868.1 | 60 | 12.6 | 6 | 11.5 | 0.5 | 0.5 |
| جملة الإنفاق الداخلي | 2367.5 | 3024.7 | 3844.7 | 3868.1 | 4212.2 | 4086.8 | 4230 | 4210 | 397.8 | 4040 |
| الاحتياطيات والمخصصات | 985 | 323.5 | 64.7 | 236.4 | 271.4 | 263.7 | 249 | 255.8 | 255.5 | 225.4 |
| إجمالي الإنفاق والمخصصات | 3614.6 | 3419.3 | 6176.2 | 4172.7 | 4512.2 | 4456.8 | 4479 | 4465.8 | 4233.3 | 4265.4 |
| رصيد الميزانية | 1061.2 | (184.7) | (5528.9) | (1809) | (1737.1) | (1356.1) | (1569) | (1465.8) | (1128.3) | (1467.4) |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية – وزارة التخطيط، 2000.

وخلال تلك الحقبة من الانتعاش والرواج ، استطاع الاقتصاد الكويتي أن يحقق معدلات نمو مرتفعة ، حيث تضاعفت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1026 مليون دينار لعام 1970 إلى 7755 مليون لعام 1980 ، وذلك بمعدل نمو بلغ 61.7% سنويا ، ومن ناحية أخرى ، تسارع معدل نمو الناتج المحلي للقطاعات النفطية من 618 مليون دينار إلى 5086 مليون دينار لنفس الفترة (جدول 2) ، ونتج عن ذلك تبني برنامج شامل لبناء البنية التحتية مما تسبب في انتعاش السوق المحلية وكان لقطاع التشييد والبناء والخدمات الاجتماعية الأخرى دوراً رياديا فيه (جدول 3) .

## جدول (2) الناتج المحلي بالأسعار الجارية

| السنة | القطاعات النفطية % | | القطاعات غير النفطية % | | الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 618.2 | %60.26 | 407.677 | %39.74 | الإجمالي |
| 1975 | 2456.56 | %70.50 | 1028.06 | %29.50 | 1025.9 |
| 1980 | 5086.305 | %65.58 | 2669.054 | %34.42 | 3484.6 |
| 1985 | 3185.1 | %49.3 | 3264.8 | %50.7 | 6449.9 |
| 1989 | 2780.8 | %38.6 | 4316.1 | %614 | 7196.7 |
| 1993 | 3357.9 | %46.5 | 3872.6 | %53.5 | 7230.5 |
| 1995 | 3137.4 | %40 | 4788 | %60 | 7925.3 |
| 1997 | 3632.5 | %40 | 5474.1 | %60 | 9106.6 |
| 1998 | 2370.6 | 30.7 | 5347.1 | 69.3 | 7717.1 |
| 1999 | 3354.4 | 36 | 5678.4 | %64 | 9032 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

## جدول (3) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

| القطاعات | 1980 | 1989 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قطاع النفط | 5086.3 | 2780.8 | 3136.8 | 4131.1 | 3653.7 | 2370.6 | 3354.4 |
| الزراعة والصيد | 14.1 | 46.8 | 34.1 | 37.2 | 363 | 35.3 | 35.7 |
| المناجم والمحاجر | 3 | 1.7 | 0.6 | 0.6 | 0.7 | 0.4 | 0.4 |
| الصناعات التحويلية | 427.2 | 998 | 887.6 | 1101.2 | 1218.1 | 916.1 | 1100.4 |
| الكهرباء والغاز | 73.9- | 27.1- | 31.7- | 6.9- | 20.6- | 23.5- | 42.8- |
| التشييد والبناء | 278 | 134.2 | 243.5 | 240.8 | 235.5 | 237.4 | 229.4 |
| التجارة والفنادق | 595.3 | 651.9 | 618.8 | 626.9 | 631.6 | 642 | 646.6 |
| النقل والمواصلات والتخزين | 181.3 | 296.1 | 362.3 | 388.7 | 405.9 | 462 | 505.9 |
| التمويل والعقار وخدمات الأعمال | 522.9 | 885.2 | 900.8 | 959 | 1090.4 | 1187.8 | 1278.6 |
| خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية | 659.9 | 1429.2 | 1869.3 | 1944.2 | 2073.9 | 2188.2 | 1177.8 |
| القطاعات غير النفطية | 2607.8 | 4416 | 4242.2 | 5291 | 5671.8 | 5645.7 | 6031.8 |
| الناتج المحلي بسعر المنتج | 7694.1 | 7196.8 | 8022.1 | 9422.8 | 9325.5 | 8016.3 | 9386.2 |
| رسوم الاستيراد | 61.3 | 63.6 | 68.2 | 77.3 | 83.2 | 84.2 | 84.9 |
| الخدمات المصرفية المحتسبة | 0 | 117.7- | 165- | 197.5- | 302.1- | 382.4 | 438.3 |
| الناتج المحلي بقيمة المشتري | 77855.4 | 7142.7 | 7925.3 | 9302.6 | 9106.6 | 7718.1 | 9032.8 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

ومع بداية عقد الثمانينات ، تضافرت مجموعة من التطورات العالمية والإقليمية والمحلية لتضع قيودا لهذا التوسع والانتعاش الاقتصادي . لذا تعتبر هذه الفترة "حقبة الانكماش والركود" . فقد استقرت عالميا أسعار النفط إلى نحو 20 دولار للبرميل بعد أن وصلت 36 دولار للبرميل في منتصف السبعينات . وواجه العالم وخصوصا الدول الصناعية ركودا اقتصاديا ، وكنتيجة لارتفاع أسعار النفط اصبح إنتاج النفط من بحر الشمال والمكسيك وكندا ذو جدوى اقتصادية مما أدى إلى نقص في الطلب على إنتاج دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC) وواجهت الكويت وبعض دول الخليج العربي صعوبة في تسويق نفطها ، وانخفضت أسعار النفط بصورة حادة في عام 1986 وبالتالي تراجعت الإيرادات النفطية بما يفوق النصف لتصل إلى 2035 مليون دينار عام 1989/88 بعد أن بلغت 4434 مليون دينار عام 1981/80 (جدول 1) .

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتضيف قيد آخر لحركة التوسع والانتعاش في البلاد وخلق أجواء من عدم الثقة في المنطقة وعدم الاستقرار السياسي فيها وزعزعة اعتماد الدول الصناعية على واردات النفط منها ، مما حدا بتلك الدول إلى البحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة.

أما من الناحية المحلية فقد أدى توافر الثروة لدى المواطنين بالاتجاه إلى المضاربة في سوق الأوراق المالية ومع اشتداد حدة المضاربات حدثت أزمة المناخ في عام 1982/1981 ، وما ترتب عليها من مشاكل المديونيات الصعبة لتضع قيداً آخر على مسيرة الاقتصاد الكويتي مازالت آثارها تلقي بظلالها حتى اليوم ، وكان أخطرها عدم الثقة في سوق الأوراق المالية بل وفي الاقتصاد الوطني برمته .

وكنتيجة لتلك التطورات ، فقد تراجعت الإيرادات العامة للدولة ، ونظرا لانخفاض الطلب على النفط الكويتي ، كان على الحكومة أن تعيد النظر في حركة الإنفاق العام وتوجهاته ، ورفعت الحكومة شعار ترشيد الإنفاق كهدف رئيسي لبرنامج سياستها الاقتصادية وسجلت الميزانية لأول مرة عجزا ماليا ، (انظر جدول 1) ، لكنه كان عجزا ظاهريا أو دفتريا حيث لم يتضمن احتياطي الأجيال القادمة وعائدات الاستثمارات الخارجية التي فاقت قيمتها قيمة العجز في ذلك الوقت ولهذا لم يكن العجز مصدر إزعاج أو قلق للحكومة . واستمر الإنفاق العام الجاري في التزايد سنة بعد الأخرى حتى أصبح يشكل ما نسبته 81% من جملة الإنفاق العام للسنة المالية 1990/89 مقابل 57% فقط للسنة المالية 1991/80 ، وتزايدت معدلات الصرف على المدفوعات التحويلية فنتج عن ذلك استمرار الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام حتى بلغ عام 1990/89 نحو 3.1 بليون دينار كويتي بارتفاع نسبته 18% عن عام 1981/80 (التوني، 1996) .

وجاءت كارثة الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990 ، والتي تركت آثار اقتصادية واجتماعية ما زالت انعكاساتها قائمة ليومنا هذا ، وكان أخطرها على الإطلاق تفاقم العجز المالي في البلاد

بحيث أضحى العجز حقيقي (أي الفرق بين جملة الإيرادات وجملة النفقات العامة للدولة) وليس ظاهري كما حدث في الماضي ولقد تزايدت قيمة العجز في الميزانية العامة للدولة من 185 مليون دينار في السنة المالية 89 /1990 إلى نحو 1356 مليون دينار في السنة المالية 1995/94 . حتى أن يصل العجز إلى حوالي 1467 مليون دينار للسنة المالية 1999/98 حسب البيانات الحكومية المعدلة ، وذلك بعد الأخذ بإجراءات الإصلاح الاقتصادي من تخفيض الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات ، ولكن يجب أن نذكر هنا أن هذه الأرقام لم تتضمن أية اعتمادات للأغراض العسكري لمقابلة التزامات الاتفاقيات الأمنية ولم تتضمن أيضاً خدمة الدين (جدول 1) .

وباختصار ، يمكن إرجاع ظهور العجز الحقيقي في الميزانية العامة بعد التحرير إلى مجموعة من العوامل يعود بعضها إلى جانب الإيرادات والبعض الآخر إلى جانب النفقات . ففي جانب الإيرادات ، انخفضت العائدات الاستثمارية من الخارج الذي كان يشكل احتياطي الأجيال القادمة الجزء الأكبر منها والذي استعمل جزء منه خلال فترة الغزو وبعد التحرير في تمويل العمليات العسكرية في حرب تحرير الكويت في مجهودات إعادة البناء . أما في جانب النفقات ، فما زال الإنفاق العام في تزايد مطرد خصوصا الزيادة في بند المرتبات وبند المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية التي مثلت عام 2000/99 حوالي 85% من جملة الإنفاق العام.

ومن جهة أخرى يجب أن نشير في هذا المجال إلى أن دولة الكويت قد نجحت بعد التحرير في إعادة النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية حيث بلغت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية نحو 7.9 بليون دينار و 9.1 بليون دينار لعام 1995 و 1999 على التوالي ،وهو الأمر الذي يستحق الإشارة إليه خاصة في ظل الظروف الصعبة للاقتصاديات العالمية. إلا أن قطاع النفط ما زال يشكل المصدر الرئيسي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي ، بل أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي قد ارتفع من حوالي 39% عام 1989 إلى ما يقارب 40% عام 1999، وما تزال القطاعات غير النفطية تعتمد بصورة مباشرة على الإنفاق العام كما كان الوضع قبل الغزو دون تغيرات تذكر في هيكل النشاط الاقتصادي لتلك القطاعات (جدول 3) .

أما النمط الاستهلاكي للمواطنين فقد استمر هو أيضا كما كان قبل الغزو حيث أن نسبة ما يخصص من الناتج المحلي الإجمالي للأفراد الاستهلاكي النهائي الحكومي (العام) والخاص ما زال يشكل نسبة كبيرة رغم انه انخفض من ما يقارب 77% عام 1989 إلى حوالي 65% في عام 1999، وكان الاستيراد من الخارج هو المصدر الرئيسي لتلبية هذا الاستهلاك.

## ثالثا: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي وأسبابها

لقد أظفرت المراجعة السابقة للأحداث إلى انه إذا كانت عائدات النفط قد أتاحت قدرة مالية استطاعت الحكومة من خلالها تبنى برامج طموحة للتنمية تسارعت في ظلها معدلات نمو الإنفاق العام ن فان التطورات في حقبة الثمانينات والتسعينات قد أكدت على حقيقة واضحة وجلية وهي صعوبة الاستمرار في مثل هذا النمط الإنفاقي. وعلى الرغم من نجاح دولة الكويت في توفير كل مقومات الحياة بأنواعها وغيرها من مرافق العامة والبنية الأساسية ، إلا أن هذه الأنماط قد أفرزت العديد من الاختلالات التي حدت من قدرة الاقتصاد الكويتي على التكيف و التعامل مع الأوضاع و المتغيرات في الأسواق العالمية وتمثلت تلك الاختلالات في الآتي:

### أ – اختلال هيكل الاقتصاد

ما زال الاقتصاد المحلي يعتمد بصورة شبه مطلقة على قطاع النفط في تمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي ما كان لمعظمها أن يتطور لولا الدعم الحكومي الذي تم تمويله باستخدام إيرادات النفط .ونجد انه على الرغم من أن حزمة الحوافز الاقتصادية التي قدمتها الدولة خلال بناء البنية الأساسية والاستثمارات في التكوين الرأسمالي ودعم الإنتاج المحلي ، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة مشاركة في العمليات الإنتاجية وما ترتب على ذلك من ارتفاع الأعباء المالية للدولة . إلا أن تلك القطاعات قد ركزت بشكل ملحوظ على الاستثمارات ذات العائد السريع واعتمدت على الإنفاق العام والأيدي العاملة الوافدة في تطورها دون الالتزام بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة من خلال توظيفها فيما يعود بأعلى عائد اقتصادي ومن خلال الاستفادة من الميزة النسبية لبعض قطاعات الصناعة.

وقد صاحب التوسع في الإنفاق العام ارتفاع قيمة الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية مقوما بالأسعار الجارية من نحو 2.7 بليون دينار في عام 1980 إلى 4.32 بليون دينار عام 1989 ثم انخفض إلى 3.87 بليون دينار عام 1993 ثم ارتفع إلى حوالي 9.1 بليون دينار عام 1999 ، وان النمو الاقتصادي للقطاعات خلال تلك الفترة لم يصاحبه تغيرا جوهريا في هيكل النشاط الاقتصادي حيث بقى قطاع النفط يشكل المصدر الأول لتكوين الناتج المحلي الإجمالي أما قطاعات الخدمات والأنشطة المرتبطة به ما زالت تحتل المراكز المتقدمة في تكوين الناتج المحلي غير النفطي (جدول 3) .

### ب– اختلال النمط الاستهلاكي

لقد أدت التطورات في الفترة الماضية إلى شيوع أنماط استهلاكية اعتمدت على الاستيراد من الخارج من جهة ، ووفرة الأيدي العاملة الوافدة من جهة أخرى ، وقد أدى ذلك إلى تدني قمة العمل المنتج وبالتالي ارتفعت قيمة الاستهلاك والسعي للكسب السريع ، من خلال الاعتماد الكبير على العامل الوافد حتى في إنجاز أبسط الأعمال. ولقد أدت الزيادة في معدلات توزيع الدخل على المواطنين من خلال المدفوعات التحويلية المالية والعينية كتوفير خدمات الإسكان والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية إضافة إلى توفير الكهرباء والماء والوقود بأنواعه وبأسعار تقل كثيرا عن تكلفة إنتاجها ، كل ذلك أدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للعمالة الوطنية المنتجة وتقليل الحافز لدى المواطنين على العمل وعلى الاستمرار فيه حتى نهاية العمر الإنتاجي للفرد ومع وفرة الأيدي العاملة الوافدة الرخيصة وغير المؤهلة عزفت العمالة الوطنية عن الانخراط في المهن والأنشطة الإنتاجية لذلك فان معظم العمالة الكويتية قد تركزت في القطاع الحكومي حيث تعدت 90٪.

ومع تراكم تحويل الثروة إلى المواطنين (من خلال سياسة التثمين والدعم) ، فلقد ارتفع مستوى المعيشة ونوع النمط الاستهلاكي إلى الإكثار من مظاهر الترف . ومع مرور الزمن تفاقم الوضع بفعل اثر المحاكاة مما أدى إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك النهائي الخاص . وأدى تزايد حجم الطلب الحكومي على المتطلبات السلعية والخدمات لمقابلة احتياجات التوسع في أنشطة القطاع العام وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ، إلى أن اصبح الاستهلاك النهائي الكلي يستخدم كل عام ما يقرب من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي ، ومع محدودية القطاعات غير النفطية ، فلم يتمكن الاقتصاد الكويتي من مقابلة التوسع في الطلب الكلي واعتمد على الواردات بشكل كبير حتى بلغت درجة انكشاف الاقتصاد الكويتي حوالي 102٪ عام 1993 (جدول 4) .

## جدول (4) هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

| نوع الإنفاق | 1980 | 1989 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أ- الاستهلاك النهائي | 3189.7 | 54762 | 5532.4 | 5884.8 | 6842.4 | 6890.3 |
| 1- الحكومي | 568 | 1814.1 | 2503.5 | 2612.4 | 2570.5 | 2546.3 |
| 2- الخاص | 2324.8 | 3662.1 | 3028.9 | 3272.4 | 4271.9 | 4344 |
| ب- إجمالي التكوين الرأسمالي | 1077.6 | 878.5 | 982 | 1100.2 | 1239.7 | 1239.7 |
| ج- صادرات السلع والخدمات | 6065 | 3743 | 3753 | 4248 | 4920.0 | 4845 |
| د- (-) الواردات السلعية والخدمية | 2577 | 2955 | 3098 | 3405 | 3695 | 3763 |
| ر- جملة الإنفاق | 7755.4 | 7142.7 | 7380 | 7925.3 | 9307.1 | 9212 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية- وزارة التخطيط، 2000.

### ج – اختلال دور القطاع العام والقطاع الخاص

نتيجة لتملك الحكومة مصادر الثروة وإدارتها لمختلف الأنشطة خصوصا القطاع النفطي والصناعات التحويلية المتصلة به إضافة إلى إدارة المرافق الأساسية والخدمات كالكهرباء ، المياه ، الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية والاجتماعية وغيرها . أدى ذلك إلى اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي بما نشأ عن ذلك من توسع ملحوظ في الأجهزة بإدارة الحكومية التي تحملت أعباء متزايدة ومسؤوليات مختلفة ، بدءا من توفير الفرص الوظيفية لأعداد متزايدة من المواطنين ومرورا بتقديم معظم الخدمات الاجتماعية والعديد من السلع الاقتصادية وانتهاءً بتسيير أمور المجتمع وتنظيم شؤون حياته اليومية . فكان أن اصبح الجهاز الحكومي يستوعب الجزء الأكبر من قوة العمل الكويتية وما ترتب على ذلك من مشكلة التضخم الوظيفي والذي يطلق عليه بعض الأحيان " البطالة المقنعة" كما أن هيمنة الدولة على النشاط في الاقتصاد المحلي تتضح من خلال نسبة مشاركة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والتي بلغت نحو 75% في عام 1999 بعد أن كانت 69% و 70.5% في الأعوام 1985و 1989 على التوالي . ولقد ترتب على اتساع در الدولة في النشاط الاقتصادي للبلاد ظهور أنماط للمعيشة والإنتاج اعتمدت بشكل مباشر على زيادة معدلات استهلاك الثروة بدلا من تطويرها وتنميتها مما زاد من المشاكل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي (التوني، 1996) .

## د – اختلال في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل

لقد تسارعت معدلات استقدام وتشغيل قوة العمل الوافدة وفي المقابل تدني نسبة المواطنين الكويتيين إلى مجموع السكان وقوة العمل ، فمع حركة التوسع في الإنفاق على المشاريع الإنشائية للبنية الأساسية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، تسارع معدل الطلب على قوة العمل الوافدة في مختلف التخصصات والمهارات.

فكان أن اصبح الوافدون في عام 1990 يشكلون 73% من إجمالي السكان وما يزيد عن 82% من إجمالي قوة العمل و 99% من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص ( جدول 5) . ولقد ترتب عن ذلك اختلال واضح في هيكل التركيبة السكانية وقوة العمل ، كما أن ذلك الاختلال لم ينحصر في مجرد التفوق العددي والنسبي للوافدين ،بل تعداه في تركيبه ونوعية الوافدين الذين اتسموا بالتنوع الهائل في أصولهم العرقية (أكثر من 140 جنسية) وتدني المستوى التعليمي لدى قطاعات عريضة منهم .

### جدول (5) تطور أعداد السكان حسب الجنسية

| السنة | كويتي | % | وافد | % | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 1970 | 347.396 | 47.0 | 391.266 | 5.30 | 738.662 |
| 1975 | 307.755 | 30.9 | 687.682 | 69.1 | 994.837 |
| 1980 | 386.695 | 28.5 | 971.257 | 71.5 | 1,357,952 |
| 1985 | 470.473 | 27.7 | 1,226,828 | 72.3 | 1,697,301 |
| 1990 | 572.376 | 26.8 | 1,563,300 | 73.2 | 2,135.676 |
| 1993 | 642.596 | 43.3 | 841.835 | 56.7 | 1,484,431 |
| 1994 | 669.630 | 28.2 | 1,082,992 | 61.8 | 1,752,622 |
| 1995 | 694.608 | 38.5 | 1,107,189 | 61.5 | 1,801,797 |
| 1996 | 720.651 | 38 | 1,173,711 | 62 | 1,894,362 |
| 1997 | 747.093 | 37.7 | 1,237,596 | 62.3 | 1,979,689 |
| 1998 | 776.383 | 38.3 | 1,232,596 | 61.7 | 2,027,103 |
| 1999 | 803.945 | 38.1 | 1,303,250 | 61.9 | 2,107,195 |
| 2000 | 831.681 | 38 | 1,357,987 | 62 | 2189.668 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

حيث بلغت نسبة العمالة الوافدة غير المؤهلة أو ذات المؤهلات الدنيا حوالي 68% و 72% للأعوام 1989 و1999 على التوالي وانعكس ذلك على سوق العمل بمختلف مهنه وقطاعاته والذي اصبح خاضعا لسيطرة الوافدين في الوقت الذي تدنت فيه مهارات نسبة كبيرة منهم وتركزت شريحة عريضة منهم في المهن والأنشطة الخدمية ذات معدلات إنتاجية منخفضة (جدول 6) .

وعلى الرغم من السيطرة العددية الواضحة للوافدين على مختلف القطاعات ، فان قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية استحوذ على ما يزيد عن 45% من مجموع قوة العمل الوافدة ، ومع تحل الحكومة في توظيف الكويتيين في قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية فكان أن اصبح هذا النشاط يستوعب ما لا يقل عن 65% من جملة قوة العمل في البلاد وما لذلك من انعكاسات سلبية على مستوى الإنتاجية في الاقتصاد .

**جدول (6) توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنسية**

| المستوى التعليمي | 1989 | | | 1999 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | كويتي | وافد | الإجمالي | كويتي | وافد | الإجمالي |
| عمالة غير مؤهلة | 9.386 | 286.630 | 296.016 | 10.421 | 193.602 | 204.023 |
| عمالة شبه مؤهلة | 64.763 | 340.320 | 405.083 | 81.638 | 203.641 | 285.279 |
| عمالة مؤهلة | 44.561 | 117.051 | 161.612 | 50.779 | 71.437 | 122.217 |
| الإجمالي العام | 118.710 | 744.001 | 862.711 | 142.838 | 468.680 | 611.518 |

المصدر: – السمات الأساسية للسكان وقوة العمل، وزارة التخطيط، 1989 .
– المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000 .

## رابعاً: سياسة العمل وخصائص سوق العمل الكويتي: بعض الملامح الرئيسية

### أ – سياسة التوظيف والأجور في القطاع الحكومي

إن الهدف من أي سياسة توظيف هو توزيع العمالة المتوفرة بين الاستخدامات المختلفة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وبالتالي تعظيم الناتج المحلي الإجمالي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل سياسة التوظيف والأجور للحكومة الكويتية تهدف إلى تحقيق هذه الغاية الإجابة طبعاً بالنفي، لأن سياسة التوظيف التي انتهجتها الحكومة ليس الغرض منها توزيع قوة العمل الكويتية بين الاستخدامات المختلفة لتوفير متطلبات التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي صاحب النمو في الثروة النفطية. وإنما تهدف في المقام الأول إلى توزيع عائدات الثروة النفطية بين المواطنين بغض النظر عن مدى كفاءة

استخدام قوة العمل الوطنية. أي أن الحكومة استخدمت سياسة التوظيف كوسيلة من بين وسائل أخرى لتوزيع الثروة النفطية. ومن أجل تحقيق هدف توزيع الثروة اتبعت الحكومة سياسة الضمان الوظيفي للمواطن أي أن لكل مواطن الحق في الوظيفة الحكومية بغض النظر عن مؤهلاته وقدراته العلمية والعملية.

ولما كان هدف سياسة التوظيف في القطاع الحكومي هو توزيع الثروة، فإن مستوى الرواتب والأجور في هذا القطاع تأثر بدرجة كبيرة بعوامل اجتماعية وسياسية إلى جانب العامل الاقتصادي. وكان من أخطر ما ترتب عن هذه السياسة هو تشوه العلاقة بين العائد (الجور والمرتبات) والجهد (الإنتاجية) وانخفاض قيمة العمل المنتج لدى فئات عريضة من قوة العمالة الكويتية. بل أنه يمكن القول إن الأجور والمرتبات في القطاع الحكومي تفوق إنتاجية العامل في هذا القطاع والتي يمكن التدليل عليها من خلال مقارنة مستويات الأجور والرواتب في القطاع الحكومي مع القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي والمهني، حيث تعكس مستويات الجور والرواتب في القطاع الخاص إلى حد ما إنتاجية العامل بسبب الدور الكبير للعوامل الاقتصادية في تحديد مستويات الأجور (القيسي، 1993).

وكانت النتيجة الحتمية لسياسة التوظيف والأجور (الأجر أكبر من الإنتاجية) الحكومية هو تركيز الكويتيين، وخاصة من ذوي المؤهلات المنخفضة في المهن الحكومية ذات الطابع الخدمي غير المنتج بسبب انخفاض قدرتهم التنافسية في سوق العمل. مما أدى إلى تمركز الوافدين في مهن الإنتاج، وبالتالي سيطرة العمالة الوافدة على القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية وأضحى أداء الاقتصاد الكويتي ونموه مرهون بأداء العمالة الوافدة.

ب – تجزؤ السوق

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ظاهرة تجزؤ السوق في سوق العمل الكويتي سواء بين قطاع عام وخاص، كويتيين ووافدين. ويبرز التجزؤ في فروقات الأجور بين الكويتيين والوافدين أو بين الكويتيين أنفسهم بين القطاعين العام والخاص.

فمن ناحية نجد عمالة وافدة تختلف الرؤية إليها بين رغبة ما زالت نظرية في تقليص حجمها وذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وواقع عملي يظهر تزايدها أو على الأقل تزايد بعض فئاتها خصوصاً الأقل تعليماً ومهارة.

ومن ناحية أخرى نجد عدم التوافق بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل. وإن كانت هذه المشكلة مشتركة مع العديد من الأقطار العربية والخليجية على وجه الخصوص، فإنها في الكويت تمثل أهمية خاصة نظراً لتوسع النظام التعليمي في أعلى مراحله ولزيادة نصيب الإناث فيه مع انخفاض معدل مساهمتهم في سوق العمل ولهيكل الجامعة الذي يميل باتجاه الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتربوية على الخصوص.

فلا جدال أن سوق العمل في الكويت مجزأة تجاه الكويتيين والوافدين فالتوزيع المهني النسبي (جدول 7) لعام 1999 يشير إلى أن النسبة الأكبر من قوة العمل الكويتيين تتمركز في فئة الموظفين والكتبة (حوالي 47% للمجموع وتصل إلى حوالي 49% لدى الذكور) وفئة المهن العلمية والفنية (29% للمجموع وترتفع النسبة إلى 47 % للنساء). بينما يتمركز الوافدين في فئة عمال الإنتاج والتشغيل (53% للذكور ولدى فئة الخدمات للنساء حوالي 76%). وقد كان الوضع شبه ذلك أيضاً عام 1988 (معهد الدراسات المصرفية 2000).

وتنمو سوق العمل في الكويت بشكل قد لا يتماشى مع مفهوم الانتقال من رأسمال بشري متواضع إلى مخزون يتمتع بمهارات عالية (على الأقل بناء على واقع الشهادات التعليمية أو السنوات). ويعطي الجدول (8) نمو المهن حسب الجنسية ومعدلات تكوين الوظائف حتى عام 2000.

## جدول (7) التوزيع النسبي لقوة العمل (15 سنة فما فوق) حسب المهنة والجنسية والنوع (1999) %

| المهن | كويتي | | | وافد | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| مهن فنية وعلمية | 19.5 | 47.3 | 29.0 | 8.3 | 10.4 | 8.7 |
| مديرون إداريون ورجال أعمال | 3.6 | 0.8 | 2.6 | 2.4 | 0.4 | 2.0 |
| موظفون وكتبة | 49.3 | 43.8 | 47.4 | 6.7 | 7.1 | 6.8 |
| بيع | 2.0 | 0.3 | 1.4 | 8.3 | 2.7 | 7.1 |
| خدمات | 14.3 | 4.3 | 10.9 | 18.1 | 76.3 | 30.3 |
| زراعة وصيد | 0.1 | – | 0.1 | 1.9 | – (1) | 1.5 |
| إنتاج وتشغيل | 8.6 | 1.8 | 6.3 | 53.3 | 2.2 | 42.6 |
| غير مصنف | 2.6 | 1.7 | 2.3 | 1.0 | 1.0 | 1.0 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |
| الأعداد المطلقة | 145141 | 76246 | 221387 | 793210 | 211537 | 1004747 |

المصدر: وديع (2001).

## جدول رقم (8) نمو المهن حسب الجنسية ومعدلات تكوين الوظائف 2000

| المهن | كويتي | وافد | نسبة التكويت % |
|---|---|---|---|
| الأطباء والعلميون | 1825 | 4935 | 27 |
| المهندسون | 4197 | 12513 | 24 |
| الاقتصاديون والقانونيون | 6380 | 15421 | 29 |
| المدرسون | 30068 | 19442 | 59 |
| المديرون والمشرفون | 45247 | 35062 | 55 |
| الأدباء والفنانون والاجتماعيون | 8636 | 5669 | 58 |
| رجال الأعمال والقائمون بأعمال البيع | 3063 | 16929 | 9 |
| الفنيون في الهندسة | 8374 | 9615 | 36 |
| الفنيون في الطب والعلوم | 4354 | 12576 | 26 |
| الكتبة ورجال الشرطة | 84863 | 71607 | 59 |
| العمال الحرفيون في الإنتاج | 10908 | 91460 | 9 |
| العمال نصف المهرة في الإنتاج | 2022 | 44626 | 4 |
| عمال الخدمات والزراعة | 1603 | 89065 | 2 |
| العمال العاديون | 10758 | 541003 | 2 |
| غير مبين | 5232 | 9739 | 34 |
| جملة | 227530 | 979662 | 18 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن خدم في المنازل يشكلون نسبة هامة إذ بلغ عددهم عام 1993 حوالي 170 ألف فرداً. ولكن الرقم قد ارتفع خلال عدة سنوات ليصل في نهاية عام 2000 إلى حوالي 240 ألف

عامل أي بمعدل نمو يصل إلى حوالي 12% سنوياً . وهو معدل يفوق معدل تزايد السكان وتزايد الدخل ومعدل تزايد التعليم المحلي وتزايد مشاركة المرأة بالنشاط الاقتصادي ومعدل نمو إجمالي القوة العاملة الذي بلغ للفترة ذاتها حوالي 6%. وإذا ما أضيف العمال غير المهرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن نسبة العمالة غير المهرة تصل إلى حوالي 57% من جملة قوة العمل الوافدة في عام 2000 وهي نسبة لها مدلولاتها الاقتصادية.

ومن جهة أخرى تظهر البيانات أن متوسط ساعات العمل الأسبوعية لدى العاملين الكويتيين أقل بالقياس إلى الوافدين. فإن نتائج بحث القوة العاملة بالعينة في مارس 1988 أعطت متوسط ساعات العمل الأسبوعية لدى الكويتيين 39 ساعة مقابل 52 ساعة للوافدين. وتختلف هذه المتوسطات حسب المهنة (جدول 9) ولكنها في كل المهن لها نفس الاتجاه. فالكويتي يعمل عدد ساعات لا تتجاوز 63% من ساعات عمل الوافد في فئة المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوانات والصيد و75% في أعمال الخدمات. وتصل النسبة إلى حوالي 88% لدى الموظفين التنفيذيين والكتابيين وحوالي 88% لدى المشتغلين في المهن العلمية والفنية. وإذا قارنا مستويات الأجر حسب المهنة والجنسية فإن الفوارق أيضاً كبيرة فإن متوسط أجر الكويتي كان 511 دينار مقابل 218 دينار للوافد . وتختلف الفوارق النسبية حسب المهنة فتصل إلى أقصى الفرق للعاملين بالزراعة وتربية الحيوانات وأقل الفوارق لفئة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية.

وقد يبرر هذه الفوارق اختلاف في مستويات التأهيل حسب المهنة بين الكويتيين والوافدين ولكن لا يوجد بيانات تفصيلية عن ذلك ولكن أوضحت دراسة د. متولي (1998) إن التفاوت العام في مستوى الأجور بين الكويتيين والوافدين يمكن إرجاعه ولو جزئياً إلى تفاوت درجة التأهيل بين العمال من المجموعتين حيث أن نسبة العمالة الكويتية ذات المؤهلات المتوسطة والعليا تفوق بكثير نسبة العمالة الوافدة. كما بينت الدراسة أن تفاوت الأجور في القطاعات الإنتاجية المختلفة يمكن إرجاعه جزئياً إلى أن العمالة الكويتية تتركز في قطاعات إنتاجية تتمتع بدرجة كثافة رأسمالية عالية وتحتاج إلى درجات عالية من المهارة. أما بالنسبة لتفاوت الأجور على مستوى المهنة فإنه يرجع إلى نظام العلاوات الاجتماعية التي تتبعه الكويت لتشجيع الزيادة الطبيعية في سكانها حتى يتسنى لها التغلب على الخلل في الهيكل السكاني الذي تعاني منه منذ سنوات بعيدة.

ومن ناحية أخرى فقد قدمت دراسة الرمضان والتوني (1998) تحليلاً مناسباً للطلب على العمالة في نشاط الخدمات الاجتماعية في دولة الكويت معتمدة على نموذج قياسي لأهم وأكبر الأنشطة الاقتصادية الموظفة للعمالة في الكويت. وقد اعتمد بناء النموذج على بيانات مسح مقطعية سنوية تتعلق بالعمالة وحجم النشاط الاقتصادي والأجور. وقد عالج النموذج الطلب على العمالة بشكل منفصل لكل من الكويتيين والوافدين للوقوف على ديناميكية الطلب لكل من المجموعتين. وقد أظهرت نتائج النموذج أهمية الأجر الحقيقي كأحد

العوامل المهمة والمحددة للطلب على العمالة الوافدة وجملة الطلب على العمالة في حين لم يكن متغير الأجر الحقيقي ذو معنوية إحصائية في تحديد الطلب على العمالة الكويتية. كما أظهر النموذج تأثير الطلب على العمالة بشقيها بشكل مباشر بالتغيرات الطارئة على مستوى النشاط الاقتصادي باستخدام أي من المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي أو الإنفاق العام.

**جدول (9) متوسط ساعات العمل الأسبوعية ومتوسط الأجر الشهري حسب أقسام المهن (مارس 1988)**

| أقسام المهن | متوسط ساعات العمل الأسبوعية | | | متوسط الأجر الشهري بالدينار KD | | | نسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كويتي | وافد | نسبة | كويتي | وافد | متوسط عام | ك/غ.ك |
| المشتغلون بالمهن العلمية والفنية | 35 | 40 | 87.5 | 560 | 430 | 468 | 130.2 |
| المديرون والاداريون ومديرو الأعمال | 38 | 48 | 79.2 | 1194 | 771 | 944 | 154.9 |
| الموظفون التنفيذيون والكتابيون | 38 | 43 | 88.4 | 434 | 282 | 345 | 153.9 |
| المشتغلون بأعمال البيع | 43 | 51 | 84.3 | 478 | 270 | 292 | 177.0 |
| المشتغلون بأعمال الخدمات | 45 | 60 | 75.0 | 451 | 130 | 169 | 346.9 |
| المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوانات والصيد | 32 | 51 | 62.8 | 506 | 106 | 108 | 477.4 |
| عمال الانتاج والعمال العاديون | 41 | 51 | 80.4 | 538 | 179 | 195 | 300.6 |
| المتوسط العام | 39 | 52 | 75.0 | 511 | 218 | 268 | 234.4 |

المصدر: وديع (2001).

ج – المشاركة في سوق العمل

إن وضع المشاركة في القوة البشرية في الكويت جدير بالاهتمام. فإن نسبة السكان خارج القوة البشرية بلغت حوالي 35% عام 2000 (وهي للكويتيين 74% وللوافدين 19%)، (المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2000).

أما من هم في القوة البشرية فيتوزعون أيضاً حسب المشاركة في قوة العمل أو من هم في خارجها. وتبلغ نسبة المشاركة في قوة العمل من القوة البشرية 73% لعام 2000 (48% للكويتيين و 83 للوافدين). وتبلغ نسبة المشاركة في قوة العمل إلى إجمالي السكان فقط 54% لعام 2000 (27% للكويتيين و 70% لغيرهم) وهو ما يشير إلى تحسن طفيف في مشاركة الكويتيين بالمقارنة بالسنوات السابقة. في حين سجل معدل البطالة لعام 2000 فقط 0.79% للمجموع (حوالي 1% للكويتيين و 0.7% للوافدين).

وقد تطورت المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب النوع والجنسية (كويتي ووافد) من 36% عام 1980 إلى 40% عام 1985 وإلى 52% عام 1993 و55% عام 1998، ولكنه سجل تراجع طفيف إلى 54% عام 2000. وتشير البيانات أيضاً إلى تحسن ضئيل في معدلات المشاركة للكويتيين مع تراجع ضئيل في

معدل النشاط للوافدين من النوعين (جدول 10). إن معدل المشاركة للكويتيين عام 1996 كان 25% للنوعين معاً مقابل حوالي 70% للوافدين. وارتفعت النسبة قليلاً عام 2000 لتصبح 27% للكويتيين مقابل حوالي 69% للوافدين. وتختلف هذه النسب حسب النوع فهي لم تتجاوز للإناث الكويتيات 16% مقابل 19% للوافدات عام 1996 وأصبحت النسبة 18% وحوالي 45% للمجموعتين عام 2000 على التوالي.

**جدول (10) المشاركة في النشاط الاقتصادي**

**1996–2000 حسب النوع والجنسية**

| العام | | كويتي | وافد | جملة |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | 1996 | 33.5 | 81.7 | 68.0 |
| | 2000 | 35.8 | 81.2 | 67.6 |
| إناث | 1996 | 16.3 | 45.4 | 32.3 |
| | 2000 | 19 | 45 | 32.4 |
| جملة | 1996 | 24.9 | 69.8 | 54.1 |
| | 2000 | 27 | 69 | 54 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

ويعود سبب هذه النسب الضئيلة لمساهمة الكويتيين لاعتبارات عديدة أهمها كبر حجم فئات العمر الصغيرة والشابة في الهرم السكاني ودخول الشباب في التعليم وضعف مشاركة الإناث في سوق العمل. إلا أن ارتفاع مستوى التعليم المتزايد لدى الإناث والتحولات الجارية على المجتمع الكويتي تشير إلى زيادة نصيبهم في المشاركة وخصوصاً مع التأنيث الملاحظ لمهن معينة كالتدريس ووظائف الحكومة الكتابية. وإذا حسبنا نسبة من هم خارج قوة العمل إلى قوة العمل حسب النوع والجنسية (جدول 11)، فإننا نلاحظ تراجع هذه النسبة لدى الكويتيين (للنوعين معاً) مقابل ازدياد طفيف لدى الوافدين وهو أمر ملفت للنظر. وبالطبع فإن هذه النسب تكبر لدى الإناث عنها لدى الذكور.

**جدول (11) نسبة خارج قوة العمل إلى قوة العمل**

**للفترة بين 1996–2000 حسب النوع والجنسية**

| العام | | كويتي | وافد | جملة |
|---|---|---|---|---|
| ذكور | 1996 | 58.5 | 5.7 | 13.2 |
| | 2000 | 47.4 | 5.8 | 12.5 |
| إناث | 1996 | 245.8 | 65.2 | 106.7 |
| | 2000 | 208.4 | 69.4 | 107 |
| جملة | 1996 | 120.1 | 18.4 | 34.9 |
| | 2000 | 106 | 20 | 35 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

أما من ناحية معدلات المشاركة في سوق العمل حسب مستوى التعليم والجنسية، فمن ناحية الكويتيين نجد أن المعدل يتزايد مع ارتفاع مستوى التعليم فهو يتراوح بين 7.5% لدى الأميين (ومعظمهم نساء) ويصل إلى حوالي 40% لدى حملة الثانوي وحوالي 92% لدى حملة المؤهلات الجامعية وما فوق. وهو أمر يتناسب مع مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، ويشير إلى إسهام الإناث المتزايد بازدياد المستوى التعليمي. أما من ناحية الوافدين فإن المعدل مرتفع لكل الفئات عدا حملة الابتدائية والمتوسطة وغالباً ما يكون سبب ذلك متابعة عائلات الوافدين للدراسة في سن هاتين المرحلتين (جدول 12).

وعلى الرغم من كبر حجم الفئات الصغيرة السن والشابة في الهرم السكاني للكويت فإن قوة العمل من فئة عمر أقل من 29 سنة بلغت نسبة حوالي 23% من قوة العمل الكويتية عام 1993. ولكن هذه النسبة قد انخفضت عام 2000 لتصل إلى حوالي 20% بينما ارتفعت نسبة الكبار. فقد بلغت نسبة من هم من ذوي العمل 50 سنة فما فوق حوالي 11% عام 2000 مقابل حوالي 8% عام 1993.

جدول (12) معدلات المشاركة في سوق العمل ومستوى التعليم عام 2000 (%)

| | كويتي | وافد |
|---|---|---|
| أمي | 8 | 65 |
| يقرأ ويكتب | 12 | 80 |
| ابتدائية | 10 | 30 |
| متوسطة | 31 | 43 |
| ثانوي | 40 | 69 |
| فوق الثانوية وتحت الجامعة | 89 | 86 |
| جامعة وما فوق | 92 | 89 |
| إجمالي | 30 | 60 |

المصدر: تم حسابها من المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

ولا تشكل البطالة الصريحة مشكلة كبيرة في الكويت فهي في عام 2000 لم تتجاوز 0.8% للإجمالي ( 0.7% لدى الإناث و 0.8% لدى الذكور) . وهي أكثر ارتفاعاً لدى الكويتيين إذ تبلغ حوالي 1% للإجمالي (المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000) . وإذا كان اتجاه البطالة نحو الانخفاض لدى الكويتيين فإنه يرتفع لدى الوافدين حيث بلغ عام 2000 حوالي 0.7% بعد أن كان حوالي 0.6% عام 1996 .

د – اختلال التوزيع القطاعي للقوة العاملة

إن اعتماد دولة الكويت على النفط كمصدر أساسي للدخل جعل التوزيع القطاعي يتمركز في قطاع الخدمات. وينطبق هذا التمركز بشدة أكثر لدى الإناث حيث 98% في الكويت من قوة العمل النسائية يشتغلن في هذا القطاع.

وإن التطور بين عامي 1980 و 1995 (سنوات التعداد) لم يزد عن تركيز هذه الصورة في الكويت حيث يتمركز معظم العمالة في قطاع الخدمات إذ يشكل القطاع حوالي 65% من العاملين الذكور عام 1995 (مقابل 62% عام 1980) وللإناث النسبة الأكبر إذ تبلغ 98% عام 1995 (مقابل 67% لعام 1980) حسب البيانات المتاحة من المجموعة الإحصائية السنوية– تعداد السكان. ولقد أظهرت بيانات حديثة أن توزيع القوى العاملة عام 2000 هو حوالي 80% لقطاع الخدمات وحوالي 17% لقطاع الصناعة وحوالي 3% لقطاع الزراعة (المجموعة الإحصائية السنوية 2000) .

هـ – اختلال توزيع قوة العمل حسب القطاع، الجنسية والنوع

تتوزع قوة العمل في الكويت حسب الجنسية عام 2000 بين 18% للكويتيين و 82% من الوافدين. ولكن النسب تتغير حسب قطاع العمل الحكومي أو الخاص. ففي الوقت الذي يتمركز الكويتيون في الحكومة بنسبة بلغت حوالي 94% مقابل 6% فقط في القطاع الخاص نجد أن الوافدين يتمركزون في القطاع الخاص أساساً حوالي 91% مقابل 9% في القطاع الحكومي.

وتلعب خاصية تجزئة السوق من حيث فوارق الأجر والتعويضات ودرجة أمان العمل دوراً كبيراً في تفسير هذا التمركز إضافة بالطبع لفوارق التعليم والعوامل الاجتماعية الأخرى. كما تتوزع قوة العمل حسب النوع والجنسية إلى صورة أخرى. حيث أن التوزيع لدى الكويتيين حوالي 65% للذكور والإناث 35% مقابل 79% للذكور و 21% للإناث لدى الوافدين.

إن فجوة المشاركة حسب النوع تقل لدى الكويتيين عنها لدى الأجانب. ويعود ذلك أساساً، إلى اختلاف التركيب حسب النوع لدى كل من المجتمعين حيث أن الوافدين يتميزون بمجتمع نسبة الإناث فيه قليلة وهو مجتمع يغلب عليه العزوبية لدى شرائح عديدة من العاملين ذوي الدخل المنخفض. ومن ناحية أخرى فإن تزايد إسهام الإناث في النشاط الاقتصادي يعود إلى التعليم أساساً وإلى سياسة الإحلال إضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى مثل تأخر سن الزواج، والتغير في التقاليد.

ويتركز الكويتيون في عدد محدود من المهن أولها عام 2000 الأعمال المتعلقة بالتدريس والأعمال المكتبية ورجال الشرطة والدفاع حوالي 59% يليها الأدباء والفنانون والاجتماعيون 58% يليها المهن الإدارية والإشرافية 55% ثم الفنيون في الهندسة 36% (جدول 8).

و – تدهور إنتاجية العمل

من الملاحظ أن القيمة المضافة للعامل الواحد تتراجع في قطاعي استخراج النفط والغاز والتشييد والبناء وكذلك يتراجع أجر المشتغل (جدول 13) بالمتوسط في القطاعات المأخوذة عدا استخراج النفط والغاز بين 1985 و 1995.

**جدول (13) تطور القيمة المضافة وتعويض العاملين في بعض القطاعات في الاقتصاد الكويتي 1985-1995**

| القطاع | 1985 | | | 1995 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد المشتغلين | القيمة المضافة للمشتغل الواحد | متوسط الأجر السنوي للمشتغل الواحد | عدد المشتغلين | القيمة المضافة للمشتغل الواحد | متوسط الأجر السنوي للمشتغل الواحد |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| استخراج النفط والغاز | 5173 | 615697 | 11947 | 6306 | 579363 | 14505 |
| الصناعات التحويلية | 49013 | 7818 | 3638 | 63189 | 20690 | 3189 |
| التشييد والبناء | 58703 | 4416 | 2696 | 64133 | 3798 | 2679 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000 و وديع (2001).

فمتوسط الأجر في التشييد كان 2696 دينار بالعام للفترة 1985 وأصبح حوالي 2679 عام 1995 بينما بلغت القيمة المضافة 3798 للعامل الواحد. وكذلك تضاعفت القيمة المضافة للمشتغل في الصناعات التحويلية من متوسط الفترة 1985 البالغ 7818 دينار إلى 20690 لعام 1995. وعموماً، يمكن القول أن الإنتاجية تعاني (الناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد) من تدهور في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي في الكويت وبالتالي في مجمل الاقتصاد الوطني.

**خامساً: التنمية البشرية وعلاقة التعليم بسوق العمل**

أظهر دليل التنمية البشرية الذي يعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الكويت تقع في مصاف الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية بل أنها استحوذت على المرتبة الأولى عربياً. وعلى الرغم من ذلك فإن دليل التحصيل العلمي للمراحل التعليمية الثلاث يدل على تأخر دولة الكويت عن العديد من الدول العربية الأخرى. ويظهر جدول (14) تطور مكونات التنمية البشرية في الكويت خلال الفترة من 1995-2001.

**جدول (14) تطور مكونات التنمية البشرية في الكويت**

| سنة التقرير | توقع الحياة | اللاأمية | دليل التحصيل العلمي للمراحل الثلاث | الناتج المحلي للفرد المصحح بالقوة الشرائية المعادلة | دليل التنمية البشرية (HDI) |
|---|---|---|---|---|---|
| 1995 | 74.9 | 76.9 | 47 | 8326 | 0.821 |
| 1996 | 75.0 | 77.4 | 53 | 21630 | 0.836 |
| 1997 | 75.2 | 77.8 | 57 | 21875 | 0.844 |
| 1998 | 75.4 | 78.6 | 58 | 23848 | 0.848 |
| 1999 | 75.9 | 80.4 | 57 | 25314 | 0.883 |
| 2000 | 76.1 | 80.9 | 58 | 25314 | 0.836 |
| 2001 | 76.0 | 81.9 | 59 | 17289 | 0.818 |

المصدر: تقارير التنمية البشرية، UNDP، 2001.

فلقد أشارت دراسات تطبيقية عديدة إلى أن التعليم يساعد على اكتساب فرص العمل كما يساعد على رفع الإنتاجية فيه والحصول على عائد مرتفع، ويمكّن الفرد من اكتساب المزيد من رأس المال البشري من خلال العمل (الخبرة، واكتساب المهارات) والدخول إلى سوق العمل المناسب محلياً، وعلى الهجرة إلى سوق العمل الدولية. ولكن دلت التجربة العملية في حالة بلدان نامية عديدة، والكويت منها، أن التعليم يوجه الخريجين إلى سوق العمل في المؤسسات الحكومية ذات المزايا النسبية والقدرة على الاستيعاب طالما سمحت موارد الدولة بذلك.

ويظهر مما سبق أن العلاقة بين التعليم وسوق العمل ليست علاقة كمية فقط ولا نوعية تهتم بالجودة فقط وإنما علاقة ديناميكية لأن التوازن المستقبلي في سوق العمل لابد أن يكون سريع التأقلم للتغيرات في جانب الطلب.

ولقد زاد في الآونة الأخيرة الاهتمام والدراسات على ضرورة إصلاح النظام التعليمي في الكويت وجعله أكثر تناسباً واتساقاً مع حاجات سوق العمل بالكم والكيف والتوزيع (وديع، 1998 و 2001). وفيما يلي نستعرض أهم خصائص نشاط التعليم في دولة الكويت وأهم مؤشراته الدالة على أداء هذا القطاع الحيوي.

أ- نشاط التعليم في الكويت

يستحوذ نشاط التعليم في الكويت جزءً هاماً من الموارد البشرية على شكل مدرسين وإداريين إضافة إلى متعلمين (طلبة وطالبات). ففي نهاية العام الدراسي 1999-2000 كان أعداد الموارد البشرية ذات العلاقة بنشاط التعليم حسب إحصاءات وزارة التخطيط (المجموعة الإحصائية السنوية، 2000) هي كالآتي:

| | نهاية عام 2000 |
|---|---|
| طلبة/طالبات | 433556 |
| مدرسون/ مدرسات | 35442 |
| عدد المدارس | 949 |
| عدد الفصول | 3039 |

إضافة إلى الخدمات المساندة لهذا النشاط بأشكالها المختلفة (التشييد والبناء، البنية التحتية والمواد التعليمية والمناهج المتنوعة). كما يحصل هذا النشاط على جزء من الناتج المحلي الإجمالي يقارب (6.5%) ومن الإنفاق العام بلغ حوالي 15% عام 1999 (المجموعة الإحصائية السنوية، 2000).

ب– معدلات الأمية

مازالت الأمية متواجدة على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في مجال التعليم فإن الأمية قد تراجعت من حوالي 27% عام 1980 إلى حوالي 8% عام 1999. ويعود استمرار الأمية ليس فقط لأنها عادة ما تكون لدى الفئات العمرية الكبيرة التي لم تحظى بالتعليم في الماضي، ولكن أيضاً لعدم علاج منابع الأمية، أي قصور في تعميم التعليم الابتدائي (جدول 15).

### جدول (15) توزيع سكان الكويت وفقاً للحالة التعليمية 1999 (%)

| | كويتي | وافد |
|---|---|---|
| أمي | 8.0 | 11.6 |
| يقرأ ويكتب | 7.4 | 33.1 |
| ابتدائية | 24.2 | 13.2 |
| متوسطة | 28.8 | 19.9 |
| ثانوي | 15.1 | 12.4 |
| فوق الثانوية وتحت الجامعة | 6.9 | 3.4 |
| جامعة وما فوق | 9.6 | 6.5 |
| إجمالي | 100 | 100 |

المصدر: وديع، 2001.

ومن العجيب أن حوالي 58% من سكان الكويت الوافدين ينتمون إلى فئات التعليم الابتدائي وأقل من الابتدائي بينما هذه النسبة هي حوالي 40% فقط للكويتيين. ولو أضفنا لهم نسبة السكان الوافدين ذوي التعليم المتوسط لبلغت هذه النسبة حوالي 78%. أي بعبارة أخرى، أن أكثر من ثلثي السكان الوافدين هم من ذوي فئات التعليم المتوسط وأقل. وهذا الأمر أيضاً له مدلولاته الاقتصادية.

وتكمن المشكلة في أن حجم الأمية لدى الشباب الكويتيين من فئة العمر 15–24 سنة مازال كبيراً. فقد تراجع هذا الحجم من 47 ألف عام 1980 (23 ألف من الذكور و 24 إناث) إلى 27 ألف عام 2000 (15 ألف ذكور و 12 ألف إناث). أما معدل الأمية لدى هذه الفئة فقد هبط من 19.4% عام 1980 (22.5% لدى الإناث) إلى 7.1% فقط عام 2000 (6.5 لدى الإناث و 7.7% لدى الذكور) (جدول 16).

### جدول (16) معدلات الأمية للسكان في الفئة العمرية 15–24 سنة في الكويت

| الأعوام | معدل الأمية | | | أعداد (ألوف) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث |
| 1980 | 19.4 | 16.9 | 22.5 | 47 | 23 | 24 |
| 1985 | 13.1 | 11.7 | 14.4 | 38 | 17 | 21 |
| 1990 | 12.0 | 11.5 | 12.4 | 44 | 21 | 22 |
| 1995 | 9.1 | 9.3 | 8.9 | 28 | 14 | 13 |
| 2000 | 7.1 | 7.7 | 6.5 | 28 | 15 | 12 |

المصدر: وديع، 2001.

ونظراً لأن هذه الفئة العمرية تضم فيها الداخلين الجدد إلى سوق العمل (الفعلين أو المحتملين) فإن في بقاء هذه الأعداد إشارة واضحة إلى قصور نظام التعليم عن الاستيعاب الكامل للسكان في سن التعليم

الابتدائي وإلى خلل في توزيع الموارد بين المراحل التعليمية المختلفة. ومن جهة أخرى فلقد ارتفعت نسبة حملة الشهادات فوق الثانوية من 5.8% عام 1980 إلى 16.4% عام 1999 (جدول 17).

**جدول (17) التوزيع النسبي للسكان الكويتيين (10 سنوات فأكثر) حسب أعلى مؤهل دراسي (%)**

| | 1980 | 1985 | 1988 | 1994 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| أمي | 27.1 | 17.8 | 15.2 | 10.7 | 8.0 |
| يقرأ ويكتب | 14.3 | 11.0 | 8.7 | 7.7 | 7.4 |
| ابتدائية | 24.1 | 24.8 | 21.0 | 24.5 | 24.2 |
| متوسطة | 19.6 | 24.3 | 29.8 | 29.8 | 28.8 |
| ثانوي | 9.2 | 11.8 | 13.1 | 13.9 | 15.1 |
| دبلوم | 2.5 | 4.7 | 5.7 | 5.9 | 6.9 |
| درجة جامعية أو أعلى | 3.3 | 5.7 | 6.5 | 7.5 | 9.5 |
| ماجستير أو أعلى | – | – | – | – | – |
| إجمالي | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: وديع، 2001.

إن قضاء عدة سنوات فقط في المدرسة قد يعني أن الطالب لم يقضي في النظام التعليمي الزمن اللازم لتكوين الاستثمار البشري المرغوب فيه. فكم تعلم وما هي الخبرة التي اكتسبها من المدرسة يعتمدان كثيراً على جهد الطالب الدراسي كما يعتمدان على عدد السنوات المقضاة في المدرسة. وتحاول النظم التعليمية الحديثة تشجيع الطلبة على الاستمرار في الدراسة وبذل الجهد في الاستيعاب والفهم العميق من خلال اجتذاب أساتذة أكفأ وذوي دراية بكيفية تحفيز الطالب على الدراسة واشتراط الدخول إلى التعليم العالي فقط من خلال الإنجاز المدرسي السابق مقوماً بشكل ما سواء بالاختبارات أو الامتحانات أو درجة التحصيل في تلك الامتحانات (وديع، 2001).

ج- المخزون التعليمي

يعرف المخزون التعليمي بأنه المتوسط الحسابي لسنوات التعليم المتواجدة في السكان أو قوة العمل حسب المخزون الذي يراد قياسه. ولقد قام وديع (2001) بحساب متوسط المخزون التعليمي لدى سكان الكويت (10 سنوات فأكثر) كما هو موضح في جدول (18). ونلاحظ التزايد المستمر لهذا المخزون لدى الكويتيين مقابل تراجع مستمر فيه في حالة الوافدين.

**جدول (18) تطور المخزون التعليمي لدى سكان الكويت (10 سنوات فأكثر) 1988-1999 حسب الجنسية**

| | 1988 | 1994 | 1999 |
|---|---|---|---|
| كويتي | 6.88 | 7.28 | 7.79 |
| وافد | 6.86 | 6.75 | 6.56 |

المصدر: وديع، 2001.

كما يتضح أن مقابل ارتفاع ذلك المخزون لدى الكويتيين قد حصل تراجع في مستوى تعليم العمالة الوافدة. وقد يعود ذلك إلى عملية الإحلال بين المهارات للمجموعتين.

ومن ناحية أخرى، فإنه من متابعة المخزون التعليمي حسب النوع يلاحظ تزايد المخزون لدى الإناث من الكويتيين بحيث أصبح عام 1999 حوالي 7.82 سنة في مقابل 7.65 سنة للذكور مما أثر أيضاً على المخزون العام (جدول 19). ولكن هذا المخزون لدى السكان الإناث لا يترجم بالضرورة إلى مخزون في قوة العمل للاعتبارات التي ذكرناها حول ضعف مشاركة الإناث في السوق العمل.

**جدول (19) تطور الرصيد التعليمي لدى السكان في الكويت حسب الجنسية 1997-1999**

| | | كويتي | وافد | جملة |
|---|---|---|---|---|
| 1997 | ذكور | 7.74 | 6.72 | 7.14 |
| | إناث | 7.16 | 6.40 | 7.00 |
| | جملة | 7.45 | 6.62 | 7.09 |
| 1999 | ذكور | 7.76 | 6.66 | 7.18 |
| | إناث | 7.82 | 6.42 | 7.24 |
| | جملة | 8.00 | 6.58 | 7.20 |

المصدر: وديع، 2001.

د- مخزون رأس المال البشري لقوة العمل في الكويت

يختلف مخزون رأس المال البشري لقوة العمل في الكويت حسب الجنسية. فقد كان هذا المتوسط عام 1993 حوالي 10.49 سنة تعليمية لدى الكويتيين ولكن فقط 6.91 سنة لدى الوافدين (جدول 20). وهو ما يشير مرة أخرى إلى نوعية قوة العمل الوافدة ومقدار مهاراتهم. والأمر الملف للنظر أنه في الوقت الذي ارتفع فيه مخزون الكويتي نسبياً إلى 10.78 سنة عام 1999 فقد هبط مخزون الوافدين إلى 6.51 سنة فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المخزون يختلف أيضاً حسب ملكية القطاع (خاص أو عام) سواء لدى الكويتيين أم الوافدين. فقد بلغ المخزون عام 1999 في القطاع الحكومي 10.75 سنة لدى الكويتيين و 10.69 لدى الوافدين نظراً لاعتماد الحكومة على حملة المؤهلات من الوافدين. أما القطاع الخاص فيشهد تبايناً هاماً في المخزون التعليمي، فهو بالنسبة للكويتيين 11.27 سنة (أعلى من القطاع العام) مقابل 6.11 سنة في القطاع الخاص لدى الوافدين.

لذا يظهر جلياً أن القطاع الخاص في الكويت لا يحتاج في الوقت الحاضر إلى عمالة مهرة بل على العكس فهو يستقطب عمالة وافدة قليلة المهارة في الغالب في حين يستقطب مخزوناً تعليمياً مرتفعاً من الكويتيين وهم عادةً رجال أعمال ومديرين وفنيين مهندسين وما في مستواهم. وهذا يقودنا مرة أخرى إلى موضوع تجزؤ سوق العمل سواء أخذناه وفق الجنسية أو وفق ملكية القطاع.

**جدول (20) تطور المتوسط الحسابي للمخزون التعليمي لدى قوة العمل بالكويت (15 سنة فما فوق) حسب الجنسية والقطاع 1993-1999**

| | | 1993 | 1999 |
|---|---|---|---|
| كويتي | حكومي | 10.46 | 10.75 |
| | خاص | 10.92 | 11.27 |
| | مجموع | 10.49 | 10.78 |
| وافد | حكومي | 10.62 | 10.69 |
| | خاص | 6.39 | 6.11 |
| | مجموع | 6.91 | 6.51 |

المصدر: د. عدنان وديع، 2001.

هـ- معدلات الالتحاق بالتعليم

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية في الكويت لسنة 2000 إلى تواضع معدل الالتحاق بالتعليم للمراحل التعليمية الثلاث (58% عام 1998). ويبين الجدول (21) تطور معدلات

الالتحاق بالتعليم في الكويت بالمقارنة بأقاليم العالم. ومنه نجد أن التعليم الابتدائي قد شهد بين عامي 1980 و 1997 تراجعاً في معدله من 102 إلى 77 على التوالي، في الوقت الذي ارتفع المعدل في كل أقاليم العالم الأخرى بدون استثناء. فإذا علمنا أن التعليم الابتدائي في الكويت هو 4 سنوات فقط يظهر لنا ضآلة الجهد المبذول في هذا المجال. أما في التعليم الثانوي والعالي فإن معدلات الالتحاق في الكويت تبدو أفضل من متوسط البلدان النامية أو الدول العربية وعلى الأخص في تعليم الإناث. ولكن من الملاحظ انخفاض معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية من حوالي 80% عام 1980 إلى 65% عام 1997 وكانت للذكور أكبر من الإناث الأمر الذي يتطلب لفت النظر لهذه الظاهرة.

**جدول (21) تطور معدلات الالتحاق بالتعليم في الكويت حسب المراحل التعليمية وبالمقارنة بأقاليم العالم**

| | | ابتدائي | ثانوي | | | عالي | | | مجمل المراحل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإقليم | السنة | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة | ذكور | إناث | جملة |
| الكويت | 1980 | 102 | 84 | 76 | 80 | 9 | 15 | 11 | 70 | 69 | 70 |
| | 1997 | 77 | 64 | 66 | 65 | 15 | 24 | 19 | 57 | 58 | 58 |
| العربية | 1980 | 79 | 47.1 | 29.6 | 38.5 | 12.9 | 6.1 | 9.6 | 56.0 | 39.2 | 47.8 |
| | 1997 | 84.7 | 61.2 | 52.3 | 56.9 | 17.3 | 12.4 | 14.9 | 63.0 | 52.6 | 57.9 |
| النامية | 1980 | 94.9 | 41.9 | 28.3 | 35.3 | 6.7 | 3.7 | 5.2 | 56.3 | 43.8 | 50.2 |
| | 1997 | 101.6 | 56.6 | 46.4 | 51.7 | 12.0 | 8.6 | 10.3 | 63.4 | 54.3 | 58.9 |
| المتقدمة | 1980 | 100.9 | 89.1 | 89.7 | 89.4 | 36.2 | 36.1 | 36.2 | 76.3 | 76.3 | 76.3 |
| | 1997 | 102.7 | 98.9 | 101.4 | 100.1 | 47.7 | 55.7 | 51.6 | 84.7 | 88.0 | 86.3 |
| العالم | 1980 | 95.9 | 51.6 | 41.1 | 46.5 | 13.4 | 11.1 | 12.3 | 60.2 | 50.2 | 55.3 |
| | 1997 | 101.8 | 64.0 | 56.0 | 60.1 | 18.1 | 16.7 | 17.4 | 66.7 | 59.6 | 63.3 |

المصدر: وديع (2001).

و– التعليم العالي

لقد تزايد حجم طلاب جامعة الكويت من 14658 طالب مسجل في الفصل الأول من عام 96/ 1997 إلى 17954 طالب مسجل في الفصل الأول من عام 1999/98 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ حوالي 11% (مقابل حوالي 12% للإناث) (جدول 22).

**جدول (22) الطلبة المسجلون بجامعة الكويت حسب النوع والجنسية (1996/1997– 1998/1999)**

| | | كويتي | خليجي | وافد | جملة | كويتي | خليجي | وافد | جملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفصل الأول | ذكور | 4320 | 316 | 270 | 4906 | 5140 | 286 | 364 | 5790 |
| | إناث | 8941 | 499 | 312 | 9752 | 11182 | 543 | 439 | 12164 |
| | جملة | 13261 | 815 | 582 | 14658 | 16322 | 829 | 803 | 17954 |
| الفصل الثاني | ذكور | 3489 | 276 | 168 | 3933 | 4842 | 259 | 353 | 5454 |
| | إناث | 6868 | 400 | 200 | 7468 | 10441 | 486 | 427 | 11354 |
| | جملة | 10357 | 676 | 368 | 11401 | 15283 | 745 | 780 | 16808 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية– وزارة التخطيط، 2000.

ولا يشكل الطلبة الوافدين أو الخليجيين نسباً كبيرة من طلبة الجامعة في الكويت (نحو 10%) وبذلك فإن هذا الهيكل هو عملياً ما سيتوجه إلى سوق العمل في الكويت ليواجه البحث عن الوظيفة الملائمة في القطاع الحكومي وهو أمر أصبح صعباً وذلك لتشبع القطاع الحكومي بالخريجين الأسبق وصعوبة فتح مجالات جديدة للعمل في هذا القطاع وصعوبة عملهم في القطاع الخاص نظراً لانخفاض الأجر والحوافز الأخرى التي يمنحها القطاع.

لقد شهد التعليم العالي في الكويت توسعاً سريعاً وخصوصاً بالنسبة للإناث لكن هيكله مازال متمركزاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية. ويبين الجدول (23) أن حصة هذه الانخفاضات تتجاوز الـ 70% في الطلبة المسجلين في جامعة الكويت. وينعكس هذا التوزيع على توزيع الخريجين الداخلين في سوق العمل. وينبغي أخذ هذه النسبة وما يضاهيها من الخريجين في الحسبان عند تقدير العرض من القوى العاملة المتعلمة وكذلك عند تحليل هيكل الخريجين والقدرة على الوفاء بحاجات سوق العمل.

**جدول (23) مقارنة الهيكل الأفقي لطلبة الجامعة**

| | العام | تربية | إنسانيات | علوم اجتماعية | علوم طبيعية | طب | أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الكويت | 96/95 | 30.5 | 7.7 | 34.1 | 23.2 | 4.4 | – |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عُمان | 98/97 | 39.1 | 18.7 | 6.1 | 30.5 | 4.9 | 0.8 |
| السعودية | 95/94 | 35.9 | 19.4 | 22.7 | 17.6 | 3.4 | 1.1 |
| الإمارات | 97/96 | 30.7 | 27.2 | 13.6 | 26.9 | 1.7 | – |
| الأردن | 97/96 | 11.7 | 17.8 | 31.5 | 27.2 | 10.6 | 1.3 |
| اليابان | 95/94 | 7.9 | 18.1 | 37.9 | 22.9 | 8.1 | 5.0 |
| كوريا | 97/96 | 5.9 | 16.5 | 25.2 | 34.1 | 5.1 | 13.2 |

المصدر: وديع، 2001.

أما عن الهيكل العمودي حسب المستويات فإن التعليم العالي بالكويت قد يتوزع عام 1996/1995 إلى 27.5% للتعليم دون المرحلة الجامعية و 70.8% للمرحلة الجامعية و 1.7% للدراسات العليا (المجموعة الإحصائية السنوية، 2000). ولا تشكل الدراسات العليا في جامعة الكويت نسبة كبيرة. فقد استقطبت عام 1999/1998، 685 طالباً في الفصل الأول (منهم 135 وافد بنسبة 19.7%) و 480 طالباً في الفصل الثاني (منهم 114 وافد بنسبة 23.8%) (المجموعة الإحصائية السنوية، 2000).

ويتخرج من جامعة الكويت سنوياً نحو 2500 طالب وطالبة تمثل حصة خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية القدر الأكبر. ويبين الجدول (24) أن حصة تلك التخصصات بلغت خلال الفترة 92/93-1999/98 حوالي 42% تليها العلوم الإدارية 22% والحقوق والشريعة 11% أما العلوم والهندسة والطب والصيدلة والطب المساعد فهي معاً تشكل حوالي 25%.

### جدول (24) تطور خريجي جامعة الكويت حسب الاختصاصات 92/93-98/1999

| | علوم | آداب | حقوق وشريعة | علوم إدارية | هندسة وبترول | طلب وصيدلة | طب مساعد | جملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 93/92 | 260 | 725 | 194 | 323 | 144 | 89 | – | 1735 |
| 94/93 | 222 | 663 | 155 | 353 | 161 | 84 | 45 | 1683 |
| 95/94 | 226 | 864 | 181 | 486 | 173 | 82 | 34 | 2046 |
| 96/95 | 255 | 1193 | 277 | 699 | 232 | 85 | 42 | 2783 |
| 97/96 | 256 | 1310 | 341 | 623 | 286 | 105 | 52 | 2973 |
| 98/97 | 206 | 947 | 273 | 486 | 287 | – | 36 | 2235 |
| 99/98 | 294 | 1114 | 302 | 490 | 313 | 95 | 60 | 2668 |
| المجموع | 1719 | 6816 | 1723 | 3460 | 1596 | 540 | 269 | 16123 |
| % | 10.7 | 42.3 | 10.7 | 21.5 | 9.9 | 3.4 | 1.4 | 100 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، 2000.

## ز- التعليم التطبيقي

لقد تطورت أعداد خريجي معاهد التدريب والدورات الخاصة من 2226 طالباً وطالبة عام 95/ 1996 (منهم 2161 كويتيون) إلى 3214 لعام 98/1999 (منهم 3200 كويتيين) (المجموعة الإحصائية السنوية، 2000). وقد بلغ عدد خريجي كليات التعليم التطبيقي المختلفة لعام 95/1996، 3327 منهم 275 أجنبي وعام 98/1999 3502 منهم 449 من الأجانب (جدول 25). ويأتي الجزء الأكبر من هؤلاء من كليتي الدراسات التجارية (457 عام 98/1999) والتربية الأساسية (1226 لنفس العام).

### جدول (25) خريجو كليات التعليم التطبيقي حسب الجنسية (جملة الفصلين)

| | 1996/95 | | | 1997/96 | | | 1998/97 | | | 1999/98 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | كويتي | وافد | جملة | كويتي | وافد | جملة | كويتي | وافد | جملة | كويتي | وافد | جملة |
| التربية الأساسية | 1013 | 80 | 1093 | 982 | 120 | 1102 | 1001 | 128 | 1129 | 1063 | 163 | 1226 |
| دراسات تجارية | 1323 | 107 | 1430 | 1210 | 126 | 1336 | 876 | 69 | 945 | 1323 | 134 | 1457 |
| علوم صحية | 133 | 36 | 169 | 134 | 44 | 178 | 53 | 42 | 95 | 148 | 77 | 225 |
| دراسات تكنولوجية | 583 | 52 | 635 | 473 | 62 | 535 | 453 | 83 | 536 | 519 | 75 | 594 |
| جملة | 3052 | 275 | 3327 | 2799 | 352 | 3151 | 2383 | 322 | 2705 | 3053 | 449 | 3502 |

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية- وزارة التخطيط، 2000.

## ح- تكلفة التعليم

يعطي الجدول (26) نصيب التعليم في الميزانية وحصتها من الإنفاق الحكومي. حيث أن وزارتي التربية والتعليم العالي يستحوذان على نسب متزايدة من نفقات الميزانية 8% لعام 93/92 و 10% لعام 98/99). وإن أضفنا إليها مصروفات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأضفنا موازنة الجهات الملحقة نجد زيادة نسبة التعليم أيضاً من 9% إلى حوالي 11% في العامين المذكورين على التوالي: الأمر الذي يشير إلى أن التسابق بين تلبية متطلبات تنمية الموارد البشرية والموارد المادية المتاحة أضحت بالغة الصعوبة. ويعود ذلك إلى تضافر عدد من الأسباب: أولاً، تزايد الطلب على التعليم من خلال تعميم التعليم الابتدائي أو الأساسي وإتاحته لكافة شرائح المجتمع خصوصاً مع اتساع قاعدة الهرم السكاني في الكويت. وثانياً، تزايد الطلب على التعليم في نهاية العليا: التعليم العالي والدراسات العليا في الداخل والخارج. وثالثاً، تزايد الطلب على جودة التعليم وبالتالي زيادة تكلفة الوحدة (الطالب) في أي من مراحله المتعاقبة أو فروعه الأفقية (التعليم النوعي) (جدول 27). وإن من المعروف أن التعليم التطبيقي في الثانوي أو العالي تكلفته النسبية أكبر من تكلفة التعليم في مستوى التعليم العام والكليات النظرية. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن من العوامل المساعدة على رفع وجودة التعليم رواتب الأساتذة وبيئة التدريس واستخدام التقانات الحديثة كالحاسب الآلي والمختبرات والوسائل المساعدة الأخرى. ومن المتوقع أن تزداد تكلفة تلك العناصر بأسرع من زيادة الناتج المحلي في المستقبل مع تزايد اتجاه الطلب على التعليم في اتجاه تحسين جودة الخدمات التعليمية.

**جدول (26) تطور الإنفاق على التعليم في الكويت بين 1993/92 و 1999/98**

(مليون دينار كويتي)

| الأعوام | وزارة التربية | التعليم العالي | المجموع | إجمالي الإنفاق الموازنة | التربية والتعليم العالي % من الموازنة | التعليم التطبيقي والتدريب | إجمالي التعليم | إجمالي إنفاق الحكومة والموازنات الملحقة | التعليم % من الإنفاق الحكومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 93/92 | 301.18 | 13.93 | 315.11 | 3936.28 | 8.01 | 52.69 | 367.99 | 4304.27 | 8.55 |
| 94/93 | 304.95 | 15.32 | 320.27 | 4240.85 | 7.55 | 48.78 | 437.37 | 4678.22 | 7.89 |
| 95/94 | 311.77 | 16.19 | 327.96 | 4193.18 | 7.82 | 46.64 | 447.03 | 4640.21 | 8.07 |
| 96/95 | 317.99 | 18.66 | 336.65 | 4126.5 | 8.16 | 49.07 | 386.29 | 4512.79 | 8.55 |
| 97/96 | 360.43 | 21.53 | 381.96 | 3888.64 | 9.82 | 50.35 | 386.04 | 4274.68 | 10.11 |
| 98/97 | 388.31 | 22.55 | 410.86 | 3977.83 | 10.33 | 55.25 | 414.35 | 4392.18 | 10.61 |
| 99/98 | 393.15 | 23.17 | 416.32 | 4040.21 | 10.30 | 63.06 | 435.29 | 4475.5 | 10.71 |

المصدر: وديع، 2001.

**جدول (27) متوسط تكلفة الطالب في الكويت للعام الدراسي 1998/1997 (جملة المصروفات)**

| | ذكور | إناث | جملة |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| رياض الأطفال | – | – | 1790 |
| ابتدائي | 1514 | 1910 | 1712 |
| متوسط | 1614 | 1598 | 1606 |
| ثانوي | 1807 | 2033 | 1925 |
| تربية خاصة | 3891 | 4495 | 4172 |
| تربية دينية | 2244 | 1856 | 2085 |
| إجمالي | – | – | 1758 |

المصدر: وزارة التربية، الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب، 1998.

وتوجه دولة الكويت نسبة لا بأس بها من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم بلغت حوالي 6.5% عام 1998 مقابل 4.2 لعام 1970 وبالمقارنة إلى الإنفاق العام فقد بلغت تلك النسبة لعام 1999 حوالي 15% مقابل 11.2% لعام 1970 (جدول 28).

**جدول (28) تطور الإنفاق الحكومي على التعليم بالكويت**

| العام | GDP % | % من الإنفاق الحكومي |
|---|---|---|
| 1970 | 4.2 | 11.2 |
| 1980 | 2.4 | 8.1 |
| 1991 | 9.7 | 7.4 |
| 1999 | 6.5 | 15.0 |

المصدر: اليونسكو، 1999 و وديع، 2001.

## سادساً: الخلاصة

لقد أظهرت مراجعة مسيرة الاقتصاد الكويتي أنه إذا كانت عائدات النفط قد أتاحت قدرة مالية استطاعت الحكومة من خلالها تبني سياسات وبرامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تسارعت في ظلها معدلات نمو الإنفاق العام فإن التطورات في حقبة الثمانينات والتسعينات قد أكدت على حقيقة واضحة وجلية وهي صعوبة الاستمرار في مثل هذا النمط الإنفاقي وتبني نفس السياسات والبرامج الاقتصادية لذلك العهد. وعلى الرغم من نجاح دولة الكويت في توفير كل مقومات الحياة بأنواعها وغيرها من المرافق العامة والبنية التحتية والارتقاء بمستوى معيشة المواطن، إلا أن هذه السياسات قد أفرزت العديد من الاختلالات التي حدت من قدرة الاقتصاد الكويتي على التكيف والتعامل مع الصدمات والتغيرات في الأسواق العالمية. وتمثلت تلك الاختلالات في ضعف القدرة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية والاستمرار في الاعتماد على القطاع النفطي كمصدر رئيسي ويكاد يكون وحيد للدخل وشيوع أنماط استهلاكية اتسمت في الكثير من الأحيان بمظاهر

الترف واتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي واختلال التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل في البلاد حتى أصبح المواطنين يشكلون أقلية في أوطانهم.

ومن ناحية أخرى، اتبعت الحكومة سياسة توظيف وأجور هدفت في جوهرها إلى توزيع الثروة النفطية بين الكويتيين وكان من أخطر نتائج هذه السياسة هو تشوه الصلة بين الجهد (العمل المنتج) والعائد (الأجور) وانخفاض قيمة العمل المنتج لدى فئات عريضة من قوة العمل الكويتية وتركزها في القطاع العام.

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ظاهرة تجزؤ السوق في سوق العمل الكويتي سواء بين قطاع عام وخاص، كويتيين ووافدين. ويبرز التجزؤ في فروقات الأجور بين الكويتيين والوافدين أو بين الكويتيين أنفسهم بين القطاعين العام والخاص. ويظهر أيضاً من خلال أن متوسط ساعات العمل الأسبوعية لدى العاملين الكويتيين أقل بالقياس إلى الوافدين. فإن نتائج بحث القوة العاملة أعطت متوسط ساعات العمل الأسبوعية لدى الكويتيين 39 ساعة مقابل 52 ساعة للوافدين.

أظهر دليل التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقدم الكويت في مجال التنمية البشرية عن جميع الدول العربية ولكن دليل التحصيل العلمي دلّ على تقدم عدد كبير من الدول العربية عن الكويت في هذا المجال. ومن ناحية أخرى نجد عدم التوافق بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل. وإن كانت هذه المشكلة مشتركة مع العديد من الأقطار العربية والخليجية على وجه الخصوص، فإنها في الكويت تمثل أهمية خاصة نظراً لتوسع النظام التعليمي في أعلى مراحله ولزيادة نصيب الإناث فيه مع انخفاض معدل مساهمتهم في سوق العمل ولهيكل الجامعة الذي يميل باتجاه الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتربوية على الخصوص وهي جميعها تخصصات قد استوفى المجتمع قدرته الاستيعابية لتلك التخصصات.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن خدم في المنازل يشكلون نسبة هامة إذ بلغ عددهم عام 1993 حوالي 170 ألف فرداً. ولكن هذا الرقم قد ارتفع خلال عدة سنوات ليصل في نهاية عام 2000 إلى حوالي 240 ألف عامل أي بمعدل نمو يصل إلى حوالي 12% سنوياً. وهو معدل يفوق معدل تزايد السكان وتزايد الدخل ومعدل تزايد التعليم المحلي وتزايد مشاركة المرأة بالنشاط الاقتصادي ومعدل نمو إجمالي القوة العاملة الذي بلغ للفترة ذاتها حوالي 6%. وإذا ما أضيف العمال غير المهرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى فإن نسبة العمالة غير المهرة تصل إلى حوالي 57% من جملة قوة العمل الوافدة في عام 2000 وهي نسبة لها مدلولاتها الاقتصادية.

ومن العجيب أن حوالي 58% من سكان الكويت الوافدين ينتمون إلى فئات التعليم الابتدائي وأقل من الابتدائي بينما هذه النسبة هي حوالي 40% فقط للكويتيين. ولو أضفنا لهم نسبة السكان الوافدين ذوي التعليم المتوسط لبلغت هذه النسبة حوالي 78%. أي بعبارة أخرى، أن أكثر من ثلثي السكان الوافدين هم من ذوي فئات التعليم المتوسط وأقل. وهذا الأمر أيضاً لها مدلولاته الاقتصادية.

أما من ناحية توزيع المهن، فيتركز الكويتيون في عدد محدود من المهن أولها عام 2000 الأعمال المتعلقة بالتدريس والأعمال المكتبية ورجال الشرطة والدفاع ويمثلون حوالي 59% يليها الأدباء والفنانون والاجتماعيون 58% يليها المهن الإدارية والإشرافية 55% ثم الفنيون في الهندسة 36%.

أخيراً، يلاحظ أيضاً انخفاض في معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية من حوالي 80% عام 1980 إلى 65% عام 1997 وكانت للذكور أكبر من الإناث الأمر الذي يتطلب لفت النظر لهذه الظاهرة الخطيرة خصوصاً من ناحية قرب دخول هذه الفئة من سوق العمل.

## سابعاً: المراجع


1. سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي لمواجهة العجز المالي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي – مجلة المال والصناعة، عدد 14-1996، الدكتور/ محمد ناجي التوني.

2. المجموعة الإحصائية السنوية – الإدارة المركزية للإحصاء وزارة التخطيط– أعداد متفرقة و 2000.

3. السمات الأساسية للسكان وقوة العمل، وزارة التخطيط، 1989.

4. عدنان وديع (2001)، التعليم وسوق العمل: ضرورات الإصلاح– حالة الكويت. سلسلة أوراق عمل المعهد العربي للتخطيط (API/WPS0104) ، 2001.

5. قاعدة المعلومات الاقتصادية والمالية للمصرفيين، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، عدة سنوات.

6. رمضان والتوني (1998)، دراسة قياسية للطلب على العمالة في نشاط الخدمات الاجتماعية في دولة الكويت، في وديع (1998) محرر، ص 949-964.

7. وزارة التربية، (1998) الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب 1998/97، وزارة التربية ، الكويت.

8. وزارة التربية (1999)، الكتاب السنوي للإحصاءات التربوية للعام الدراسي 1999/98.

9. وديع (1998)، محرر، تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في القاهرة، 26-28 مايو 1997.

10. القيسي (1993)، السكان والعمالة في الاقتصاد الكويتي: المشكلة والسياسات، المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين حول "التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويتي". الجمعية الاقتصادية الكويتية.

11. Metwally (1998) Wage Differentials Between Private and Public Sectors in Kuwait. In Wadie 1998 (ed).

12. UNESCO (1999), Statistical Yearbook, UNESCO, Paris.

13. UNDP (2000), Human Development Report, UN, New York.


**"سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية: تحليل للتجربة الكويتية"**

**ملخـــص**

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة مسيرة الاقتصاد الكويتي خلال الثلاث عقود الماضية والتعرف من خلال تلك المراجعة على السياسات الاقتصادية والعمالية التي أدت إلى ظهور الإشكاليات في هذا الاقتصاد من اختلال التركيبة السكانية وهيكل قوى العمل وأثرها على جهود التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية.

وأظهرت الدراسة بأن سياسات العمل في مجال التوظيف والأجور في القطاع الحكومي هدفت في جوهرها إلى توزيع الثروة النفطية بين الكويتيين مما أدى إلى تشوه العلاقة الأساسية بين الجهد (العمل المنتج) والعائد (الأجور) وانخفاض قيمة العمل المنتج لدى فئات عريضة من قوة العمل الكويتية مما أدى إلى تركزها في القطاع العام بشكل رئيسي.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة أن أكثر من نصف العمالة الوافدة تنتمي إلى فئات التعليم الابتدائي أو أقل من الابتدائي أي فئات العمل غير الماهرة. وأن أكثر من ثلثي العمالة الوافدة هم من ذوي فئات التعليم المتوسط وأقل. وهذا الأمر يحتاج إلى سياسة عمالية واضحة المعالم والأهداف لمعالجته.